

## القسم الأول

### موضوعات القانون الدولي ومجالاته

#### الفصل الأول

#### قانون الصراع الدولي

#### (1) حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية :

ظلت قوة الدولة هي سند سيادتها واستقلالها حتى بدايات القرن العشرين وقد ظهرت محاولات للحد من استخدام القوة كأسلوب في حسم المنازعات الدولية وإحلال الوسائل السلمية محلها ومن بين هذه المحاولات ويعد بدايات للقانون الدولي الانساني الذي حرص على تحقيق التناسب بين مستوى الصنف وهدفه وإستبعاد صور المعاناة التي لا مبرر لها خاصة في أحوال الضعف البشري كالقتلى والغرقى والجرحى والأسرى والمدنيين ، كما أن من بينها ما أصبح الآن فرعا شامخا من فروع القانون وهو التسوية السلمية للمنازعات (0)

وقد تطورت محاولات تهذيب القوة من تأجيل استخدامها إلى ضرورة اللجوء إلى طرف ثالث قبا إستخدامها إلى منع استخدامها كأداة في السياسات الوطنية وقصر استخدامها في الأعمال الجماعية حتى انتهى الأمر إلى حظر إستخدام القوة حظرا مطلقا أو التهديد بها في العلاقات الدولية على نحو يضر بالسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول على النحو الذي جسده ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة الرابعة(0)

وقد التزم البعض بتفسير ضيق وحرفي لهذه المادة بحيث أباح استخدام القوة في غير الأحوال المحظورة نصا ولكن نظام حفظ السلم في الميثاق قد استبعد تماما فكرة الحرب وركز على المهددات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين وهي الاستخدام غير المشروع للقوة وعدم تسوية المنازعات بالطرق السلمية السياسية والقضائية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الدولية وانتهاكات حقوق الانسان وحرية الأساسية (1)

ومعلوم أن تجاهل لفظ الحرب فى الميثاق لم يمنع من وقوع عدد كبير من الحروب والصراعات المسلحة والحروب الأهلية ، كما أن هذه النتيجة قد توجت جهوداً فقهية وقانونية استمرت عدة قرون منذ أن حاول فقهاء الكنيسة الكاثوليكية فى العصور الوسطى التمييز بين الحرب العادلة وغير العادلة 0

وإذا كان الميثاق قد حظر استخدام القوة فقد قام الخلاف حول أنواع القوة المحظورة وسواء كان الحظر شاملاً لكل أنواع القوة العسكرية والاقتصادية والأكراه السياسى والمعنوى إلا أن الحظر على استخدام القوة ليس صريحاً وقاطعاً فيما يتعلق بـ صور استخدام القوة التى تقترب من الحرب (Short of War) وهى أعمال الانتقام والرد بالمثل وغيرها 0 ويرى البعض أن القوة المحظورة هى القوة الدولية على أساس أن معيار التمييز بين المحظور وغير المحظور منها هو مكان إستخدامها فتكون محظورة إذا إستخدمت خارج حدود الدولة ، بينما تكون مشروعة إذا إستخدمت داخل الدولة (انظر هذا المعيار عند بنديتو كونفورتى فى محاضراته فى لاهى عام 1988 الجزء الخامس) 0

والأصل أن استخدام القوة المحظورة هو الذى يتناقض مع مبادئ الميثاق مما ترك الباب مفتوحاً أمام صور من استخدام القوة المشروع وهو استثناء على البدأ العام ومن طبيعة الاستثناء عدم جواز التوسع فيه أو القياس عليه وسبب هذا التصديق أن الاستثناء يرد على قاعدة أمرة من قواعد القانون الدولى لا يجوز الخروج عليها 0

#### صور استخدام القوة المشروعة :

توسع فيها البعض بينما تنقيد بصورتين هما الدفاع الشرعى والضمان الاجتماعى 0

#### أولاً - حق الدفاع الشرعى عن النفس :

وهو حق طبيعى مقرر للأفراد والدول فرادى وجماعات بشروط تولت النظم القانونية المختلفة تنظيمها 0 وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة ضوابط حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى فى إطار المفهوم العام لحفظ السلام وهو احتكار الأمم المتحدة لأدوات القوة وقرار استخدامها وحرمان الدول من ذلك فى ظل نظام مركزى للعدالة الدولية 0

ومعلوم أن حق استخدام القوة يتسع كلما ضعفت العدالة المركزية ويضيق كلما قوى جهاز العدالة المركزية لأنه حق تبعى استثنائى مكمل وظرفى يستخدم فى أحوال الضرورة ويقدر بقدرها ولذلك اتسع الحق وضاق وفق أحوال النظام الدولى منذ عام

1945 حتى الآن وهو نظام امتهنت فيه العدالة الدولية واستخدمت فيه القوة استخداما صارخا وبلغ فيه حق الدفاع الشرعى مدى أخرجه عن حقيقته بحيث أصبحت جميع التصرفات الإسرائيلية والأمريكية تستند إلى هذا الحق بل تمادت الولايات المتحدة وأعلنت أن استخدامها لحق الفيتو أحيانا فى مجلس الأمن يعد دفاعا شرعيا عن النفس 0

ومن ناحية أخرى فمن المقطوع به أن حق الدفاع الشرعى مقرر للشعوب المحتلة ومقاومة العدوان المستمر كما أنه مقرر فى أحوال تهيئة الظروف لتقرير المصير مثلما هو مقرر لقوات حفظ السلام فى مواجهة صور الاعتداء عليها 0 ويرى القاضى أريشاجا أن حق الدفاع الشرعى كان حقا سياسيا ثم بدأ يصبح حقا قانونيا مع ظهور قاعدة حظر استخدام القوة 0

أما ضوابط استخدام حق الدفاع الشرعى فى الميثاق فقد تبلورت منذ وقت مبكر فى القانون الوضعى على الأقل منذ عام 1837 فى قضية *Caroline Case* حيث تقرر أن يكون حق الدفاع الشرعى ضروريا وحالا وغالبا ولا يترك فرصة للاختيار أو وقتا للتفكير وأن يقدر هذا الحق بقدر الضرورة وفى حدودها وقد أصبحت هذه القواعد جزءا من القانون الدولى العرفى 0

وقد لخص المستشار القانونى للخارجية الأمريكية عام 1975 ضوابط حق الدفاع الشرعى بحيث يكون هذا الحق مسبقا بعمل غير قانونى يمثل خطرا حالا وغالبا لحق أساسى وقائم للدولة بشرط أن تتناسب وسائل استخدام هذا الحق مع خطورة التهديد أو الحظر 0

وقد أشارت المادة 51 من الميثاق إلى أن هذا الحق يتم اللجوء إليه إذا كان هناك هجوم مسلح وشيك أو وقع فعلا وأن يقوم التناسب بين وسائل الرد وقدره وبين الهجوم المسلح وتتوقف ممارسة هذا الحق فور تدخل مجلس الأمن 0

وقد التبس فى التطبيق نتيجة الممارسات المتناقضة والتفسيرات المتعارضة حق الدفاع الشرعى بالعدوان حيث إعتبرت إسرائيل عملها العسكرى عام 1967 واستيلاءها على الأراضى العربية عملا من أعمال الدفاع الشرعى استنادا إلى النية المعلنة من الجانب العربى والحشود العسكرية فى جبهات القتال وإن كانت إسرائيل هى التى أطلقت الطلقة الأولى فليس هذا هو المهم دائما، الأهم هو الذى دعاها إلى ذلك

وعلى العكس بينما كانت مصر وسوريا تمارسا حق الدفاع الشرعى فى إستعادة أراضيها المحتلة تمسكت إسرائيل بأن العمل المصرى السورى كان عدوانا لانتزاع أراض احتلت بشكل مشروع 0

وقد رأى البعض أن نص المادة 51 يعنى أنه ليس الأساس القانونى الوحيد لحق الدفاع الشرعى ولكن هناك أساس آخر لهذا الحق، استنادا إلى أن المادة 51 تعالج الحق فى حالة واحدة وهى حالة الهجوم المسلح وأن الأعمال التحضيرية تؤيد هذا النظر 0

وقد أكدت محكمة العدل الدولية فى قضية نيكارجوا عام 1986 أن حق الدفاع الشرعى حق طبيعى فى القانون الدولى العرفى والميثاق (Inherent Right) وأكدت المحكمة أنه لا يمكن القول أن المادة 51 من الميثاق قد تجاوزت القانون العرفى وإنما الصحيح أنها جاءت تأكيدا له ولاتناقض بينهما 0

وأكدت المحكمة أن مفهوم الهجوم المسلح يشمل أعمال العصابات المسلحة التى ترسلها دولة ضد أخرى وتصل خطورتها إلى درجة الهجوم المسلح عن طريق القوات النظامية ولكن المحكمة أوضحت أن هذا المفهوم لا يمتد إلى المساعدة التى تقدم للشوار فى شكل أسلحة أو مساندة لوجستية 0

### حق الدفاع الشرعى الوقائى (Pre-emptive, anticipatory self-defence):

ثار الجدل حول مدى مشروعية حق الدفاع الشرعى الذى يمارس بشكل وقائى لتوقى الخطر قبل وقوعه دون التزام بحرفية شروط المادة 51 من الميثاق وهو أن يكون هناك هجوم مسلح وقع بالفعل أو وشيك الوقوع (Imminent)

ويضرب الفقه مثلا على ذلك بهجوم إسرائيل على مصر عقب إغلاق مصر خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية عام 1967 والتحالف العسكرى بين مصر والأردن وطلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية بل رأى البعض أن مجرد الحظر المصرى البحرى يعد استخداما للقوة يبرر حق إسرائيل فى الدفاع الشرعى دون حاجة إلى إثارة الحق الوقائى ، مما دعا البعض إلى القول بأن مشروعية العمل الإسرائيلى كان السبب فى عدم إدانة الأمم المتحدة لأحد فى النزاع وعدم إدانتها لممارسة إسرائيل لحق الدفاع الشرعى 0

ويترتب على ذلك فى نظر هذا الفريق أنه يجوز ممارسة حق الدفاع الشرعى الوقائى بشرط ألا يمارس فى وقت مبكر استباقيا لسببه 0 ونحن نرفض هذا النظر ولا نعتقد أن الدفاع الشرعى الوقائى من الحقوق المعتبرة فى القانون الدولى ولكن اختلاف التفسير والتكييف يرجع إلى تناقض المصالح من ناحية وإلى عدم وضوح الخط الفاصل بين العدوان والدفاع الشرعى بالنظر إلى حالة النظام الدولى الراهنة ومع ذلك فقد أكد مجلس الأمن فى جميع المناسبات وكذلك محكمة العدل الدولية بشكل غير مباشر فى قضية نيكارجوا رفضهما لحق الدفاع الوقائى 0

وقد حاول جانب من الفقه أن يقيم التمييز بين الدفاع الشرعى الوقائى المشروع وغير المشروع وكلاهما رد على هجوم مسلح فيعد مشروعا العمل لاحتباط هجوم مسلح لا يمكن توقيه بينما لا يكون مشروعا العمل ضد هجوم مسلح لا يزال فى طور الإحتمال والتكهن ، وهو أمر أكثر قبولا ومعقولة فى العمل من الدفاع الشرعى الوقائى ولكن الاجماع منعقد على ضرورة التناسب بين الفعل ورد الفعل حتى لو كان الفعل محتملا كما فى نظرية الدفاع الشرعى الوقائى 0

#### احتجاز الرهائن وتهديد الأجانب:

ثار الجدل حول مدى جواز استخدام القوة لتخليص الرهائن وحماية مواطنى الدولة فى الخارج من الخطر الذى لا تستطيع الدولة المضيفة أن تدفعه عنهم 0 وقد اشدت هذا الجدل بمناسبة أعمال القرصنة الجوية مثل عملية مطار عنتيبي ، كما ثار مؤخرا بمناسبة انهيار الأمن والنظام فى بعض الدول الأفريقية ومنها زائير وتهديد الرعاع لحياة الأجانب 0

ونحن نرى أن استخدام القوة فى هذه الأحوال جميعا يعد من قبيل الدفاع الشرعى عن النفس رغم رفض جانب كبير من الفقه فى العالم الثالث ذلك ولكن يشترط للترخيص باستخدام القوة فى مثل هذه الأحوال أن تستخدم بالقدر الضرورى لتحقيق الغرض ومع عدم المماس بالسلامة الإقليمية للدول المضيفة وألا تستخدم هذه الرخصة ذريعة دون مقتضى للتدخل فى الشئون الداخلية للدول وتطبيقا لذلك فقد أرسلت بلجيكا والولايات المتحدة قواتهما عام 1964 إلى الكونغو لإنقاذ بعض رعاياهما المحتجزين رهائن لدى الثوار ، وذلك بموافقة الحكومة الكونغولية ، كما استخدمت الولايات المتحدة القوة عام 1975 لاستخلاص سفينة شحن وطاقمها المحتجزين فى كمبوديا بينما فشلت فى استخلاص رهاننها فى إيران عام 1980 0

ومن قبيل التزيد فى استخدام الرخصة غزو الولايات المتحدة لجرينادا عام 1984 وتدخلها فى بنما واختطاف رئيسها فى ديسمبر 1989 وهما حدثان أخذ عليهما الفقه الأمريكى مأخذا واحدا وهو عدم التناسب بين الهدف والثمن الذى كان مقابله ولكننا نرى أن العمليتين تناقضان مبادئ القانون الدولى ولا تعتبران دفاعا شرعيا بأى حال 0 ومن الحالات الغامضة فى ممارسة الدفاع الشرعى النزاع حول جزر الفوكلاند الذى يراه البريطانيون وغيرهم مثلا واضحا على سلامة ممارسة هذا الحق ويستدلون لذلك على قرار مجلس الأمن رقم 502 لعام 1982 الذى طالب بانسحاب قوات الأرجنتين والمحافظة على الوضع القائم قبل الغزو وأن هناك إخلالا بالسلم قد وقع 0

وقرر الفقه البريطانى فى جملة أنه يجوز للدولة أن تستند إلى حق الدفاع الشرعى حتى لو كان الاقليم الذى تسيطر عليه موضع نزاع 0

ونحن نرى أنه إذا كان من حق الفقه البريطانى أن يدافع عن موقف بلاده فى قضية الفوكلاند فليس من حقه أن يقرر مبدأ خاطئا فى القانون الدولى 0 وهذا يعكس أزمة القانون الدولى الراهنة حيث انصرف كبار الفقهاء إلى إعلاء مصالح بلادهم القومية دون تقديم تفسير موضوعى لمبادئ القانون الدولى 0

### حق الدفاع الشرعى الجماعى :

قرر ميثاق الأمم المتحدة هذا الحق حتى يمكن تقديم الأساس القانونى لانشاء الأحلاف العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية كما يعد حق الدفاع الشرعى الجماعى فى الأمم المتحدة حقا طبيعيا أيضا 0 وقد أكدت محكمة العدل الدولية فى قضية نيكارجوا عام 1986 أن حق الدفاع الشرعى الجماعى من مبادئ القانون الدولى العرفى ولكن ممارسته تتوقف على أن تعلن الدولة المعنية أنها ضحية هجوم مسلح وأن تطلب هذه الدولة المساعدة وأجازت المحكمة للدولة أن تستخدم القوة ضد دولة أخرى على أساس أن الدولة الأخيرة قد ارتكبت تصرفا خاطئا أو عملا غير مشروع من أعمال القوة ضد دولة ثالثة ويشترط لجواز هذا الاستثناء أن يكون هذا العمل الذى أثار حق الدفاع الشرعى هو الهجوم المسلح ، والمثل الحديث على ذلك هو ما يراه البعض من ممارسة حق الدفاع الشرعى الجماعى لمساندة تحرير الكويت من العراق حيث طلبت حكومة المنفى الكويتية مساعدة الدول الأخرى 0

ولما كان العمل العسكري الدولي ضد العراق قد اتخذ نداءً على قرارات مجلس الأمن رغم ما أكدته محكمة العدل الدولية في قضية (Barcelona Traction Case) عام (1970) من جواز الجمع بينهما اللهم إلا إذا اعتبرنا أن أعمال القمع الجماعية بموجب قرارات مجلس الأمن هي الشكل العالمي لممارسة حق الدفاع الشرعي الجماعي ضد المعتدى الذي يعد اعتداؤه اعتداءً على القواعد الأمرة في القانون الدولي ( )

أما حق الدفاع الشرعي الجماعي الإقليمي ففيه نظر ( ) ذلك أنه يشترط لاعتبار هذا الحق مشروعاً في القانون الدولي ألا يتناقض مع قواعد الشرعية الدولية المعتمدة ( ) فالدفاع الشرعي العربي تضامناً مع فلسطين ضد إسرائيل فسر عند البعض على أنه يتناقض مع الشرعية الدولية وهي قرار التقسيم ، بينما كان الدفاع الشرعي الجماعي العربي بموجب قرار الجامعة العربية في أغسطس (1990) أساساً ونواة للشرعية الدولية ضد العراق ( )

ومن ناحية أخرى فإن قرارات الجامعة العربية في أزمة لوكربي تؤسس شرعية عربية تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وتتناقض مع قرارات مجلس الأمن فتعد قرارات المجلس فاقدة لأساسها القانوني متكررة لمصدر الشرعية الدولية في الميثاق وهذا يفضي شرعية على الموقف العربي إذا ما أثير حق الدفاع الشرعي الجماعي تضامناً مع ليبيا ( )

### **التدخل وحق الدفاع الشرعي :**

الإجماع منعقد على رفض التدخل إذا كان ينطوي على استخدام للقوة المسلحة فضلاً عن أن هذا التدخل انتهاك للشئون الداخلية للدول ولسيادتها وتعطيل لحق الشعوب في تقرير مصيرها حسبما أكدت المحكمة في قضية نيكارجوا ويدمر استخدام حق الدفاع الشرعي في الحروب الأهلية ذلك أن من حق الحكومة المركزية أن تلتقي مساعدة الدول الأخرى للحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدولة ويكون ذلك ممارسة لحق الدفاع الشرعي بينما يجوز للثوار في ظروف معينة تلقي معونات من الدول الأخرى ممارسة لنفس الحق وهو يستند إلى حق تقرير المصير ( )

ولذلك فإن التطبيق الدولي متناقض تناقض المصالح والأهواء خروجاً على مبدأ العام وهو أنه لا يجوز مساندة الثوار مادامت الحكومة المركزية قائمة وهي الأولى بالمساندة وقد أضاف العمل الدولي إلى ذلك أن هذه الحكومة يجب أن تكون مقبولة من الشعب وأن تتمتع بسيطرة فعلية حازمة على الإقليم وهذا شرط انتقالي تختلف الدول في

تقديره بل إن بعض الدول قد أنكرت على بعض الحكومات المساعدة إذا لم تكن حكومات ديمقراطية ومثالنا هو جنوب السودان الذى يحظى ثواره بمساندة بعض الدول الغربية فى ضوء الاعتبارات المتقدمة وسوف تتوقف هذه المساندة إذا توثقت روابط هذه الدول مع حكومة الخرطوم 0

والمواقع أن ما تضمنه إعلان مبادئ القانون الدولى عام 1970 فى شأن حظر تنظيم ومساعدة وإثارة وتمويل وتحريض والتسامح مع الأنشطة المسلحة أو الإرهابية أو الهدامة الموجهة من أجل استخدام القوة لقلب نظام الحكم فى دولة أخرى أو التدخل فى الصراع الداخلى فى دولة أخرى، يعد من مبادئ القانون الدولى المعتبرة رغم أن العمل الدولى ليس موحداً فى تطبيق هذا المبدأ كما ذكرنا ويذكر فى هذا الصدد نماذج التدخل السورى فى الحرب الأهلية الأردنية عام 1970 ولبنان عام 1976 0

وقد جوز بعض الفقه الدولى فى بعض المواقف للدولة أن تتدخل تدخلًا إنسانيًا لإنقاذ رعاياها أو رعايا دول أخرى ولكن العمل الدولى الراجح ضد هذا الاتجاه لأنه قد يستخدم التدخل لأغراض أخرى وأنه إذا أضرار ذلك فى بعض الظروف فلا تكون هذه الإجازة كافية وأنه إذا أضرار ذلك فى بعض الظروف فلا تكون هذه الإجازة كافية ليرى هذا العمل إلى مرتبة المبدأ المشروع فى القانون الدولى وهكذا يجمع العمل الدولى على رفض هذا النوع من التدخل أيا كان دافعه حتى لو كان هدفه إعادة الديمقراطية فى البلاد وهذا هو السبب فى أن واشنطن قد استعانت بمجلس الأمن للعمل لاستعادة الديمقراطية فى هايتى وبما 0

ورغم أن مجلس الأمن قد اتخذ قرارات فى هذين الموقفين كما اتخذ قرارات أخرى لإعادة النظام والأمن والسلطة التشريعية فى الصومال إلا أن هذه القرارات لم تعالج الواقع معالجة صحيحة 0

### مكافحة الإرهاب وحقوق الدفاع الشرعى:

الثابت فى القانون الدولى المعاصر أن استخدام القوة مشروع بشكل استثنائى لمكافحة الإرهاب ولكن الرأى مختلف حول معيار العمل الإرهابى وسبب هذا الخلل هو تناقض المصالح السياسية وعدم وضوح التمييز بين ما يعد إرهاباً مشروعاً وإرهاباً غير مشروع 0

فقد اعتبر الكفاح الفلسطيني المشروع إرهاباً عند البعض كما أن الإرهاب الذي يمارسه الجيش الجمهوري الأيرلندي يعد عملاً مشروعاً في نظر القضاء الأمريكي ومبرراً لمنح اللجوء السياسي للقائمين به<sup>0</sup>

وهكذا تتناقض المفاهيم وتتصارع المعايير وتضيق الحدود الفاصلة بين المشروع وغير المشروع في النظام الدولي<sup>0</sup> ومن صور الخلط ما نراه اليوم من أعمال إرهابية لجماعات تتذرع تارة بالدين وتارة بالقومية وتارة ثالثة بحق تقرير المصير ومعيارنا للتمييز بين المشروع وغير المشروع هو طبيعة العمل وليس الدافع إليه فلا نقر استخدام أى عمل لمجرد أن الدافع إليه مشروع<sup>0</sup>

وتطبيقاً لذلك فإن مساندة وتدريب وتمويل وتحريض جماعات تقلب نظام الحكم بالوسائل القسرية التي تشيع الإرهاب والقوضى وترويع الناس في حياتهم عمل غير مشروع حتى لو كان لهذه الجماعات قضية سياسية معقولة ، وهذه القاعدة تنطبق على جميع الدول دون تمييز وكشف عنها اعلان مبادئ القانون الدولي في العلاقات الدولية عام 1970 كما تأكدت به ، ولكن المشكلة تكمن في اختلاف الثقافات والمفاهيم والمصالح التي جعلت المجتمع الدولي يستريح إلى معيار وظيفي أو واقعي غير شامل ، وهذا هو ما يناقض المنهج الذي أخذت به إتفاقية عصابة الأمم حول منع الإرهاب والمعاقبة عليه عام 1937<sup>0</sup>

وقد أدى انتشار خطف الطائرات في الخمسينات وحتى بداية السبعينات إلى إبرام ثلاث إتفاقيات في أعوام 1963، 1970، 1971 لحماية الطيران المدني الدولي من الإرهاب وإلى توسع القضاء الأمريكي في تفسير قواعد مسئولية الناقل في إتفاقية وارسو لعام 1929 وتعديلاتها ، م<sup>17</sup> بقصد حماية مستخدمي الطائرة<sup>0</sup>

وإذا كانت الخلافات السياسية بين العالم الأول والعالمين الثاني والثالث حول تمييز إرهاب الدولة وإرهاب المستعمر عن الإرهاب الذي تمارسه الشعوب لتقرير مصيرها وإزاحة الاحتلال قد أدى إلى إخفاق محاولات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1972 حتى الآن لوضع معيار حكم لتمييز الإرهاب عن غيره من صور العنف من خلال مؤتمر دولي ، فقد نجحت الجمعية العامة في إبرام الإتفاقية الدولية ضد أخذ الرهائن عام 1979 بعد أن نجحت عام 1973 في إبرام إتفاقية منع والمعاقبة على الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المحميين دولياً بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون Prevention and Punishment of crimes against internationally protected persons

including diplomatic agents. وذلك لمواجهة حوادث الاعتداء على الدبلوماسيين

وخطفهم في أمريكا الجنوبية وبعض الدول الأوروبية والشرق أوسطية ()

وتتضمن اتفاقيتا 1973، 1979 بمحاكمة المتهمين أو تسليمهم والتعاون الدولي في هذا الشأن ، وكان ذلك على غرار اتفاقية مكافحة الإرهاب في منظمة الدول الأمريكية 1971 والاتفاقية الأوروبية لمكافحة الارهاب 1977 ()

غير أن اتفاقية 1979 قد استبعدت في المادة 12 من نطاق تطبيقها المواقف التي تنطبق فيها اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الاضافيان لعام 1977 حيث يتعين على الدول في هذه الأحوال أن تحاكم أو تسلّم أخذى الرهائن طبقاً للاتفاقات الأربع والبروتوكولين حيث نصت الاتفاقية الرابعة في المادة 34 على حظر أخذ الرهائن ، وكذلك المادة (75) من البروتوكول الأول وقد أدانت الجمعية العامة ومجلس الأمن في عدة مناسبات أعمال الإرهاب في كل أشكاله ، وأينما وقعت ومهما كان مرتكبها ، وخاصة بمناسبة حادث أكيلي لاورو عام 1985 (قرار المجلس رقم 579 عام 1985)()

وإذا كان التزام الدولة بالامتناع عن مساعدة الارهاب مستقرا اليوم في القانون الدولي، فإنه من المقبول عند البعض التذرع بحق الدفاع الشرعى لاستخدام القوة ضد الدولة التى تخل بهذا الالتزام بشرط أن يكون هذا الاخلال جسيما وأن يكون الضرر فادحا ، ولذلك لا يقرون استخدام واشنطن القوة ضد ليبيا عام 1986 لاتهامها بمساعدة أعمال اراهيبية ضد مصالح أمريكية ولا يسلمون بحق واشنطن في الدفاع الشرعى الذى تذرعه به الرئيس ريجان فى بيانه فى 1986/4/16 لسبب آخر وهو عدم التناسب بين العمل الأمريكى والضرر الذى ألحقه بليبيا ()

ونحن لانقر استخدام القوة تحت ستار الدفاع الشرعى لتغيير نظام حكم عن طريق الغزو لمجرد أن هذا النظام يساند أعمالا إرهابية ضد دولة أخرى () وقد تفاقمت أعمال الارهاب خاصة فى الولايات المتحدة وضد سفارتها فى نيروبي ودار السلام عام 1998 مما أصبح العالم معه مهياً لعقد مؤتمر دولى لبحث هذه الظاهرة() وقد طالبت مصر والجامعة العربية بعقد مثل هذا المؤتمر على ضوء الأنشطة الارهابية فى معظم بقاع العالم ، ومما يجعل المؤتمر المزمع مختلفا عن الدعوة القديمة التى تستهدف تأكيد التمييز بين الارهاب وأعمال التحرر الوطنى ()

ثانيا- أعمال القمع الجماعية *Collective Enforcement Actions* :

أباح الميثاق استخدام القوة الجماعية ضد المعتدى ورخص لمجلس الأمن بممارسته وقد حدد الميثاق لمجلس الأمن دورا منضبطا في التسوية السلمية أولا ، فإذا ما قرر المجلس أن هناك تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو تعكيرا لصفو السلام أو عملا من أعمال العدوان ، أوصى المجلس بإجراءات مؤقتة لعلها تكبح جماح المعتدى أو تنتهك السلم وتحدده بشكل قاطع يمكنه بعدها أن يتخذ إجراءات القسر الجماعية Coercive measures وهي نوعان عسكرية تتطوى على استخدام القوة المسلحة ، وغير عسكرية لا تتطوى على استخدامها 0

أما إجراءات القمع غير العسكرية فتشمل قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاتصالات السلوكية واللاسلكية والعلاقات الاقتصادية والتجارية والحصر البحري وهي أمثلة لما يمكن للمجلس اتخاذه وللجلس مطلق الحرية في اتخاذ الإجراء الذي يراه مناسبا لمعالجة الموقف من بين الإجراءات غير العسكرية (م 41) أو اللجوء مباشرة إلى الإجراءات العسكرية (م 42) 0

ويتخذ المجلس إجراءات القسر العسرية وغير العسكرية في إطار الفصل السابع من الميثاق 0 ويترتب على إتخاذ إجراءات القسر أعمال الاستثناء الوارد في المادة 7/2 من الميثاق الخاص بحظر تدخل المنظمة الدولية فيما يعد من قبيل الاختصاص الداخلي للدولة المعنية ، كما يترتب على ذلك التزام المنظمة بالعمل على كفالة تضامن الدول غير الأعضاء في إتخاذ هذه الإجراءات ومنع الدول الأخرى من إعاقه فاعلية هذه الإجراءات ( الفقرتان 6،5 من المادة الثانية من الميثاق ) 0

وقد اتخذ مجلس الأمن قرارات بشأن الإجراءات الجماعية غير العسكرية في مناسبات متعددة أبرزها مشكلة روديسيا وجنوب أفريقيا وضد البرتغال وكوبا والصرب وليبيا والعراق وهايتي 0 وقد تنوعت الإجراءات الدولية وفق الموقف الذي استهدفت معالجته، ولكن فعاليتها تفاوتت بين هذه المواقف جميعا 0

أما إجراءات القمع العسكرية فمثالها الوحيد الصحيح نسبيا هو أزمة الخليج 91/90 وإن كان البعض يرى أن هناك مثلا آخر هو الأزمة الكورية عام 1950 ولكننا لا نرى ذلك ، وسوف نفضل القول في أزمة الخليج في موضع آخر 0

تصور ميثاق الأمم المتحدة مكانا هاما لنزع السلاح فى نظام حفظ السلم حيث ربط بين نزع السلاح وتقليل فرص الصراع والحروب كما ربطت أجهزة الأمم المتحدة بعد ذلك بين نزع السلاح وتخصيص الموارد الموجهة من أجل سباق التسلح إلى مشروعات التنمية فضلا عن ربطها بين معدل التوتر فى العلاقات الدولية والسباق نحو حيازة مختلف أنواع الأسلحة 0

ولاشك أن الأموال الطائلة التى تنفق فى التسلح والأضرار الهائلة التى تلحق بالبشرية من جراء الحروب وأداتها السلاح يمكن أن يؤدى نزع السلاح إلى دعم السلام واحلال الاستقرار والنمو الاقتصادى محل الدمار والفقر والمعاناة 0

ويمكن النظر إلى نزع السلاح من زاويتين الأولى من حيث نوع الأسلحة التى يجب نزعها حيث تندرج هذه الأنواع الى أربعة هى الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والجرثومية وأخيرا الأسلحة الباليستية والصاروخية 0

أما من زاوية نطاق نزع السلاح فيمكن تصور ثلاثة مستويات وهى المستوى العالمى والمستوى الإقليمى والمستوى شبه الإقليمى 0

ومن ناحية أخرى ، يمكن النظر إلى نزع السلاح من زاوية النزع الشامل لكل أنواع الأسلحة وعلى المستويات العالمية والإقليمية وهو أمر مستحيل كما يمكن النظر إليه من زاوية النزع الجزئى الموضوعى والإقليمى وهو الأكثر قبولا فى العمل الدولى ولما كان نزع الأسلحة النووية قد أصبح مستحيلا فقد قنع العمل الدولى الحالى بالعمل على مستويين أولهما منع المزيد من التجارب النووية والمستوى الثانى هو منع نقل التكنولوجيا النووية وهو ما يعرف بسياسة منع الانتشار النووى Non-Proliferation Policy وسوف نتحدث عنها فيما بعد 0

أما نزع السلاح من الأنواع الثلاثة السابق ذكرها فقد أبرمت اتفاقيات عديدة لمنع إنتاجها أو تخزينها أو الاتجار فيها أو استخدامها نظرا لخطورتها وتسببها فى إحداث درجة من الآلام الانسانية والتدمير البيئى تفوق الهدف من استخدامها وهو اخضاع ارادة الطرف الآخر فى العمليات العسكرية أو تحقيق بعض الأهداف السياسية عن طريق سياسة الردع للطرف الآخر بمجرد حيازة الأسلحة دون استخدامها 0

ولعل المحاولات الدولية التي بذلت منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن لتقييد استخدامات وانتاج بعض الأسلحة فى مختلف أنواع الحروب البرية ، البحرية والجوية قد أدت الى دفع الجهود الدولية الخاصة بإنشاء قواعد ملزمة فى إطار القانون الدولى الانسانى ونذكر منها اتفاقية بروكسل 1864 واتفاقيات لاهائى لعامى 1899 و1907 الخاصة بحظر أنواع الأسلحة فى الحروب البرية والبحرية وحظر استخدام هذه الأسلحة والألغام ثم بروتوكول جنيف لعام 1925 الخاص بمنع الأسلحة السامة والذى حلت محله اتفاقية باريس لعام 1993 والخاصة بحظر انتاج واستخدام وتخزين وتداول أحد أهم أسلحة الدمار الشامل وهى الأسلحة الجرثومية والبيولوجية على ضوء النتائج المؤلمة التى أسفرت عنها تطورات علم الهندسة الوراثية والحروب المدمرة فى فيتنام والخليج على الانسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحية وغير الحية 0

وقد ثبت أن قرار التسلح أو تخفيض التسلح أو نزع السلاح كلية تتدخل فيه اعتبارات معقدة أضعفها الاعتبارات القانونية والأخلاقية وأهمها الاعتبارات الأمنية والسياسية والإقتصادية فقد أعلنت جنوب أفريقيا أنها كانت تحوز على الأسلحة النووية قبل أن تتخلص منها فى ضمان استمرار سيطرة الأقلية البيضاء على الحكم كما أن إسرائيل تصر على أن حيازتها للأسلحة النووية لا يهدف الا الى غرض واحد وهو حماية أمن اسرائيل فى مناخ انعدام الثقة والسلام وأنها سوف تستغنى عن هذه الأسلحة عندما يحل السلام الشامل فى المنطقة 0

ورغم أنه يوجد عدد كبير من الاتفاقيات الدولية الجماعية المتعلقة بنزع السلاح الا أن الشك لا يزال قويا حول ما إذا كانت هذه الاتفاقيات تشكل أساسا صلبا ملزما لقانون دولى لنزع السلاح والدليل على ذلك أن محكمة العدل الدولية عندما طلبت منها أستراليا ونيوزيلاندا عام 1973 أن تصدر أمرا تحفظيا بوقف فرنسا عن إجراء تجارب نووية فى المحيط الهادى ، اكتفت المحكمة بتعهد الرئيس الفرنسى بوقف هذه التجارب وبذلك لم تتح الفرصة لكى تفصل فى مدى مشروعية إجراء هذه التجارب 0

والراجح أنه إذا عرض النزاع الحالى حول برنامج التجارب النووية الفرنسية الذى أعلنت عنه حكومة الرئيس شيراك فى الفترة من سبتمبر 1995 حتى مايو 1996 فى جزيرة مورو روا ، فإن المحكمة سوف تتردد فى بحث هذه النقطة أيضا 0

وقد أشارت لجنة القانون الدولي خلال مناقشاتها لمشروع الاتفاقية الدولية حول الجرائم المهددة لسلم الانسانية وأمنها ومشروع الاتفاقية الدولية حول المسؤولية الدولية وخاصة عن الأعمال المشروعة التي تسبب ضررا فائقا بأن التجارب النووية لاتعد انتهاكا لواجب قانوني واضح مما ترك الانطباع بأن استخدام الأسلحة النووية وجده، وهو أمر افتراضى، يخل بواجب محتمل ولايسنده قاعدة قانونية ثابتة 0

لكل هذه الاعتبارات فقد لجأت الأمم المتحدة الى اتجاه جديد وهو إعلان بعض المناطق مناطق خالية من الأسلحة النووية وهو إعلان ذو طابع أخلاقي وسياسى لا تقف وراءه قاعدة قانونية مستقرة ومما يذكر فى هذا المقام أن كلا من الرئيس مبارك وميتران وبوش قد أعلنوا عام 1992 عن مبادرات متماثلة حول إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل 0

وأهم الاتفاقيات المكونة للقانون الدولي لنزع السلاح بوصفه قانونا اتفاقيا من الناحية الشكلية ولكنه ينطوى على قواعد أخلاقية ذات طابع عرفى هي:

(1) الاتفاقيات النووية وتشمل اتفاقية تلالو لكو لعام 67 واتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية لعام 63 واتفاقية حظر تسليح الفضاء الخارجى والقمر والأجرام السماوية الأخرى لعام 67 واتفاقية منع الانتشار لعام 68 وغيرها من الاتفاقيات الثنائية السوفيتية الأمريكية 0

(2) الاتفاقيات الخاصة بمنع التسليح البيولوجى والكيمائى والخاصة بحظر بعض أنواع الأسلحة كالمتفجرات وغيرها من الأسلحة الضارة بالبيئة أو التي تسبب تعديل خصائص البيئة 0

### اتفاقية منع الانتشار : Non-Proliferation Treaty

وقعت عام 1968 وبدأ نفاذها عام 1970 وحتى 1995/3/20 بلغ عدد الدول المنضمة لها 175 دولة 0 تعلق الأمم المتحدة أهمية قصوى على هذه الاتفاقية فى جهود منع الانتشار 0

تتكون الاتفاقية من ديباجة و 11 مادة حيث تلتزم الأطراف النووية بالامتناع عن نقل الأسلحة النووية والمواد النووية الانشطارية إلى أى طرف آخر 0

ويقابل ذلك التزام الدول غير النووية بعدم تلقي أو رقابة أية أسلحة أو مواد نووية تجريبية وألا تسعى أو تتلقى أى مساعدة فى صناعة مثل هذه الأسلحة أو المواد (0)

ولكن الاتفاقية لاتمنع انتشار الأسلحة النووية إلى خارج أقاليم الدول النووية NWS إذا لم يكن مثل هذا النشاط محظورا بموجب اتفاقيات دولية سارية (0)

وتلزم الاتفاقية الدول غير النووية NNWS بقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف منع تحول الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية أو أية مواد تجريبية نووية أخرى ، وتعقد هذه اتفاقات الضمانات فى نطاق زمنى محدد(0)

كما ألزمت الاتفاقية كافة الأطراف بالألا تقدم أى مصدر أو مادة إنشطارية fissionable ومعدات مخصصة أو معدة لإعداد أو استخدام أو إنتاج مثل هذه المادة لضمانات الوكالة ومع ذلك تبيح الاتفاقية لأطرافها أعمال التطوير والبحث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية فى أغراض سلمية ، والتعاون بينها فى هذا الشأن (0)

وأكدت الاتفاقية أنها تهدف إلى أن تتخذ كل أطرافها إجراءات فعالة فى سبيل نزع السلاح النووى ، أما التجارب النووية فقد أكدت الاتفاقية تعهد كل الأطراف بمواصلة التفاوض من أجل توفير الضمانات للدول غير النووية والواقع أن اتفاقية منع الانتشار التى تشرف على تطبيقها ووضع الضمانات الخاصة بها وفق نظام محدد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تقتصر على منع الانتشار النووى وانما تهدف أيضا إلى تحقيق نزع السلاح التام والشامل *Complete and General Disarmament* (0)

تضمنت الاتفاقية نصا خاصا بالانسحاب منها لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العليا للدولة كما تضمنت نصا خاصا بعقد مؤتمر كل خمس سنوات لمراجعة مدى تطبيقها ثم قرر مؤتمر نيويورك للمراجعة(أبريل-مايو 1995) مد سريان المعاهدة لأجل غير مسمى دون تعديل فى أحكامها إلا أن القرارات الأخرى الصادرة عن هذا المؤتمر قد سدت بعض الفجوات بشكل عام ومنها ضمانات الدول النووية فى الشرق الأوسط وغيرها، دون تحديد لأسماؤها ، نزع أسلحة الدمار الشامل (0)

ومما يذكر أن جهودا واتفاقيات ومحاولات كثيرة قد بذلت فى المسألة النووية بدأت 57/3/25 بالاتفاقية الأوروبية المنشئة للوكالة النووية Uranium ثم الوكالة الدولية للطاقة الذرية-قرار الجمعية العامة 138 فى 59/11/20 الذى ناشد لجنة نزع السلاح إبرام

اتفاقية لمنع الانتشار ثم اتفاقية الأنتركتيكا فى 1959/11/1 التى تحظر التجارب لكل أنواع الأسلحة ذات الطابع العسكرى على القارة القطبية الجنوبية وقرارات الجمعية العامة الأخرى فى صدد منع الانتشار النووي 0

وقد تواصلت جهود الدول النووية فى إطار لجنة مصدرى المواد النووية المعروفة بلجنة زانجر *Zannger Committe* منذ عام 1971 ثم المجموعة غير الرسمية المنشأة عام 1975 والمعروفة باسم مجموعة مصدرى المواد النووية *Nuclear Suppliers Group* التى وضعت عددا من المبادئ التوجيهية المعروفة بمبادئ لندن وتمت مراجعتها عام 1993 ثم أنشأت هذه الدول الصناعية عام 1987 نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ 0

أما فى مجال الضمانات النووية التى تمنحها الدول النووية للدول غير النووية فقد أصدرت الدول النووية اعلانات تؤكد مساندتها للدول غير النووية المهتدة بالأسلحة النووية وتعرف هذه الضمانات بالضمانات الإيجابية كما قدمت لها مجموعة من الضمانات السلبية *Negative Assurances* وذلك بالامتناع عن استخدام هذه الأسلحة ضدها 0

وقد أصدر مجلس الأمن قبل توقيع اتفاقية منع الانتشار القرار رقم 255 لعام 1968 بشأن العدوان بالأسلحة النووية وتأكيد الضمانات السلبية والإيجابية غير أن كافة الضمانات المقدمة من الدول النووية وهى ( الصين 82/4/28 ، فرنسا 82/6/11 ، روسيا 93/8/17 ، إنجلترا 78/6/28 ، الولايات المتحدة 78/11/17 ) 0

وتتلخص هذه الضمانات فى عدم المبادرة الى استخدام الأسلحة النووية ضد الدولة غير النووية خاصة اذا كانت طرفا فى اتفاقية منع الانتشار ويقتصر استخدام الأسلحة النووية على أحوال العدوان على الدولة النووية أو حلفائها أو على دول تتعهد بحمايتها 0

### المسألة النووية فى الشرق الأوسط :

لما كانت إسرائيل هى الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة ، فقد طالبت مصر وأيدتها الدول العربية بضرورة انضمام إسرائيل إلى اتفاقية منع الانتشار أسوة بمصر والدول العربية التى انضمت إليها حتى يمكن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل فى إطار المبادرة المصرية التى أعلنها الرئيس مبارك فى أبريل 1992 بحيث يكون العمل على نزع أسلحة العراق الخطوة الأولى فى هذا السبيل وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 687 لعام 1991 الخاص بأزمة الخليج 0

وقد انتهزت مصر فرصة انعقاد مؤتمر نيويورك في أبريل/مايو 1995 للنظر في مستقبل الاتفاقية من الناحية الزمنية وأصررت على ضرورة انضمام إسرائيل حتى يمكنها الموافقة على المد اللانهائي للاتفاقية ولكن الضغوط الأمريكية وغيرها أدت إلى مد الإتفاقية إلى أجل غير محدد واكتفى المؤتمر بقرار يحث دول الشرق الأوسط على الانضمام إليها 0

وقد أوضحت إسرائيل أنها لن تنضم إلى الاتفاقية إلا بعد إقرار السلام الشامل في المنطقة الذي يشمل في نظرها كلا من إيران والعراق وهو أمر غير محتمل في المدى القريب 0

ومن ناحية أخرى فإن دول الخليج التي تمسكت بضرورة انضمام إسرائيل إلى إتفاقية منع الانتشار لم تتمسك مقابل ذلك بأن يكون تدمير أسلحة العراق مقدمة لتدمير أسلحة إسرائيل وسبب ذلك أن هذه الدول تعتبر إسرائيل مصدرا محتملا للخطر واكتنفا تعتبر العراق مصدرا مؤكدا ولذلك لم تشأ أن تربط بين القضيتين وفضلت التركيز على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العراق ولم تحرص على افتراض أن أسلحة العراق هي المقابل العربي لأسلحة إسرائيل في إطار منظومة شاملة للأمن القومي العربي ، ذلك أن غزو العراق للكويت قد أفتق هذه الدول أن أسلحة العراق خطر عليها لا عونا لها 0

أنظر للتفاصيل حول القانون الدولي لنزع السلاح دراساتنا حول النظام القانوني لضبط التسلح في الشرق الأوسط وكذلك ملف السياسة الدولية ، عدد يوليو 1995 حول المسألة النووية في الشرق الأوسط 0

وانظر أيضا: *The United Nations and Nuclear Non-Proliferation, Blue Books Series, Volume III, New York 1995, NGUYEN QUOC Dinh, Patrick Dailier, Alain Pillet, Le Droit International Public, 3ème édition, L.G.D.G. 1978.*